اقتصاد

٦٥٠٠ صناعي ممنوع من السفر و١٠٩ سددوا كامل ديونهم للمصرف الصناعي

محمد راكان مصطفى

بلغت ودائع المصرف الصناعي حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي (٢٠١٦) نحو ٣٤ مليار ليرة سورية، قيمة الودائع تحت الطلب بلغت ١٨,٦ مليار ليرة سورية، وبلغت قيمة ودائع التوفير ٢,٩ مليار ليرة سورية، على حين قيمة الودائع لأجل ١٠,٢ مليارات ليرة سورية، كما بلغ إجمالي المبالغ لدائنين مختلفين ٢,٣ مليار ليرة سورية، مقارنة مع ودائع المصرف حتى نهاية الربع الأول من العام ٢٠١٥ حيث بلغت ٢٩ ملياراً و٨٠٠ مليون ليرة كما وصلت قيمة الودائع الجارية ١٤,٨ ملياراً وبلغت ودائع التوفير ٢ مليار ليرة على حين وصلت قيمة ودائع لأجل مبلغ ١٢ مليار ليرة سورية.

وبحسب تقرير المصرف الصناعي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغ أجمالي الأموال الجاهزة لدى المصرف في الصناديق ولدى مصرف سورية المركزي نحو ٧,٥ مليارات ليرة سورية، كما بلغت سيولة المصرف ٢٢٪، على حين وصل أجمالي قيمة الكفالات المصدرة حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي نحو ٤,٥ مليارات ليرة سورية.

ووصل عدد الملاحقين قضائياً لمصلحة قضايا مدينين متعثرين للمصرف ٦٤٨١ متعاملاً حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي على حين بلغ عدد الممنوعين من السفر وفق قرارات صادرة عن المحاكم المصرفية ٦٤٩٣ شخصاً، مع الإشارة إلى أن هذا العدد من الممنوعين من السفر لا يشمل المقترضين المتعثرين في محافظات حمص ودرعا ودير الزور والرقة وإدلب وجسر الشاغور.

وفي سياق متصل وصل عدد عملاء المصرف المتعثرين قبل نفاذ القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية الديون المتعثرة لدى المصارف العامة ٧٢٠٠ متعامل، وعدد العملاء المتعثرين المتقدمين بطلبات لتسوية ديونهم وفق أحكام القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ بلغ ٢٥٠ متعاملاً.

على حين بلغ عدد العملاء المتعثرين الذين تم قبول تسوية ديونهم وفق أحكام القانون المذكور ١٧٨ متعاملاً منهم ١٠٩ متعاملين سددوا كامل كتلة الدين و٥٥ متعاملاً سددوا كامل الأقساط المستحقة و١٤ متعاملاً أجروا تسوية لجدولة ديونهم حسب المدد التي حددها القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

وحسب تقرير الصناعي فقد بلغ حجم الديون المتعثرة لدى المصرف قبل نفاذ القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ ما يزيد عن ٢٠,٩ مليار ليرة سورية، وبلغ حجم الديون المتعثرة التي تم قبول تسويتها حتى تاريخه نحو ٢٠٤,٥ ملايين ليرة سورية، كما بلغت المبالغ المحصلة لنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٦ «١٩٢,٣» مليون ليرة سورية.

بعض السوريين لا يدفعون ثمن «الثرثرة» على الهواتف

١٨ مليار ل. س فواتير هاتف لم يدفعها المواطنون بسبب الأزمة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام شركة الاتصالات بكر بكر لـ«الوطن» أن حجم ديون الشركة للهاتف العادي تجاوزت مع نهاية نيسان الماضي ١٨ مليار ليرة سورية، مؤكداً أن نسب التحصيل لم تتطور خلال سنوات الأزمة بشكل ملحوظ بسبب ظروف الأزمة وتداعياتها على المشتركين مثل تغير أماكن الإقامة لديهم، حيث سجلت نسب التحصيل لكل مشتركي الهاتف الثابت في عام ٢٠١٢ قرابة ٨٢٪ وفي عام ٢٠١٣ سجلت نسبة ٨١,٧ ٪ في حين تحسنت نسب التحصيل قليلاً لتسجل ٨٤,٧٪ في عام ٢٠١٤ ونحو ٨٣,٦ ٪ في العام الماضي.

من جانبه أوضح مدير الإدارة التجارية في الشركة أحمد سنبل أن عدد خطوط الهاتف الثابت المبيعة خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت ٣٠ ألف هاتف، ليبلغ العدد الإجمالي لخطوط الهاتف الثابت المنفذة لدى الشركة ٣,٥ ملايين هاتف منها ٦٩٦ ألف هاتف في حلب و٦٥٧ ألف هاتف في ريف دمشق في حين بلغت هواتف دمشق ٥٩٧ ألف هاتف وفي اللاذقية ٣٠٠ ألف هاتف في حين تأتي محافظة القنيطرة في نهاية القائمة بواقع ١٣ ألف هاتف منفذ لدى المواطنين.

وبين سنبل أن الشركة تسعى لزيادة توسعها في تركيب الهاتف الثابت وتوفير هذه الخدمة لكل المواطنين في مختلف المناطق التي تسمح بتنفيذ تركيب الخطوط وأن الشركة وصلت في دمشق إلى شبه التنفيذ المباشر حيث يستطيع المواطن الحصول على خط هاتف بعد عملية التقدم بطلب ودراسته لدى المركز التابع له، إضافة إلى أن الشركة تعمل على تحديث مقاسم الهاتف لديها والانتقال إلى تقنيات حديثة تتواكب فيها مع خدمات الهاتف الثابت المقدمة في الدول المجاورة، كما إن الشركة بعد دخول خدمة الاتصالات الخلوية تسعى لزيادة حصتها السوقية من المبيعات عبر سياسات العروض والتخفيضات التي تقدمها بناء على دراسات سوقية وتراعي في نفس الوقت مصلحة الشركة، إضافة إلى العمل على جودة الخدمات وتطويرها للمواطن بمختلف أشكالها وأن هناك العديد من الدراسات والبدائل لدى الشركة لتعزيز حصتها السوقية. وحول تحسين خدمة الإنترنت وخاصة لجهة البطء الحاصل في الشبكة بين أنه لا يمكن التعميم بوجود بطء عام في الخدمة (الإنترنت) التي تقدمها الشركة وإنما هناك بعض الاختناقات في مواقع محددة وتعمل الشركة بشكل مستمر على معالجتها وحلها تباعاً خلال تنفيذ مشاريع توسيع الربط الحالية لهذه الشبكة إضافة إلى حدوث انقطاعات خارجة عن إرادة الشركة وعادة ما ترتبط بالدارات الدولية للإنترنت وتعمل الشركة على تأمين دارات دولية إضافية من مصادر مختلفة للحفاظ على وجود خدمات الإنترنت.

إضافة إلى إبرام عقود للحصول على مجالات وعناوين جديدة لتحسين واقع الخدمة وسهولة تلقيها من المشتركين وخاصة أن تأخر حصول الشركة على هذه المجالات بسبب حالة الحظر المفروضة على البلد تتسبب بمعوقات انعكست على جودة الخدمة لكن الشركة استطاعت تأمين وتنفيذ مجالات وعناوين جديدة أسهمت في حل الكثير من حالات الاختناقات التي عانت منها الشبكة.

يشار إلى أن الشركة السورية للاتصالات عملت خلال سنوات الأزمة على إعادة التأهيل للشبكة الهاتفية في المناطق التي تعرضت للضرر عبر تمديد كوابل جديدة ورئيسية نحاسية وبسعات مختلفة إضافة إلى إعادة تأهيل كل مجموعات التوزيع الرئيسية التي طالها التخريب سعياً لتأمين الخدمة الهاتفية للمشتركين وأنها تعمل على زيادة الحزمة الدولية للإنترنت تلبية لمتطلبات زيادة عدد مشتركي الـ ADSL في سورية وإجراء تعاقدات لتركيب بوابات ADSL جديدة لتغطية الاحتياجات المطلوبة بمختلف المحافظات السورية.

وفي سياق متصل أعلنت «الشركة السورية للاتصالات» تخفيضات على أجور الاتصالات القطرية والخلوية، الصادرة من الهاتف الثابت، طوال يوم الثلاثاء القادم الذي يصادف اليوم العالمي للاتصالات.

وأوضحت الشركة، أن جميع مشتركي الهاتف الثابت ومستخدمي بطاقات «يا شام» مسبقة الدفع، سيستفيدون من العرض، وبإمكانهم إجراء مكالمات قطرية بين المحافظات مجانية ١٠٠٪، إلى جميع المحافظات وفي الأوقات كافة، مهما بلغ زمن المكالمات أو عددها. كما يتضمّن العرض، توفير ٤ ليرات بكل دقيقة، من الهاتف الثابت إلى أي خط خلوي في سورية، وبجميع الأوقات بغضّ النظر عن مدة المكالمة.

«تاميكو» شركة مريضة بدأت باستعادة عافيتها وتربح ٤٢٦ مليون ل.س

أندورة لـ«الوطن»: سننتج ٧٠ بالمئة من الأدوية التي ننتجها سابقاً

محمد منار حميجو

أعلنت مديرة شركة تاميكو لصناعة الأدوية ناهدة أندورة أن الشركة ستنتج ٧٠ بالمئة من الأدوية التي تنتجها سابقا في الفترة المقبلة ولاسيما مع بداية عام ٢٠١٧ مؤكدة أن أرباحها الصافية بلغت ٤٢٦ ليرة من أصل قيمة مبيعاتها البالغة نحو ١,٥ مليار ليرة في العام الماضي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قالت أندورة: إن مبيعات الشركة الفعلية في الأشهر الثلاثة الماضية بلغت ٣٥٨ مليون ليرة بينما قيمت المبيعات المخططة لها ٤٧٣ مليون ليرة أي بنسبة تنفيذ ٧٦ بالمئة لافتة إلى أن نسبة الأرباح ارتفعت مقارنة بذات الأشهر من العام الماضي والبالغة ٣٠٥ ملايين ليرة مؤكدة أن نسبة التطور بلغت ١١٧ بالمئة خلال هذه الفترة.

وبينت أندورة أن الخطة الحالية للشركة هي استيراد ثلاث آلات للكبسول وثانية خاصة للأقراص والأخيرة لملء الشراب الجاف لافتة إلى أن الشركة لم تنتج الشرابات الجافة منذ أن تعرض الخط الخاص بها إلى التدمير منذ عام ٢٠١٣ في منطقة المليحة بريف دمشق.

وأكدت أندورة أن خسائر الشركة تقدر بالمليارات ولاسيما ما يتعلق بالبنى التحتية إضافة إلى دمار العديد من الآلات، كاشفة أنها وضعت خطة لتوسعة المعمل الحالي ومقره باب شرقي لفتح خطوط إنتاج جديدة وخصوصاً أن الأدوية التي تنتجها الشركة مطلوبة حالياً ولا يمكن الاستغناء عنها ولاسيما ما يتعلق بالأقراص والكبسولات.

وأضافت أندورة: إن الآلات التي تعمل حالياً قديمة جداً ولذلك فإنه تم تعمير العديد منها للاستمرار في عملية الإنتاج وعدم مد السوق بالأدوية الحكومية والتي كانت تسد ٢٥ بالمئة من حاجته قبل الأزمة على حين حالياً ليس لدينا إحصائية دقيقة عن النسبة التي تسدها الأدوية المنتجة من الشركة في السوق، مشيرة إلى أن الشركة تعمل جاهدة على تأمين معظم الأدوية التي كانت تنتجها سابقاً.

وفيما يتعلق بغلاء المواد الأولية أوضحت أندورة أن الشركة تعلن عن مناقصة لاستيراد المواد التي تحتاجها وبناء عليها يتقدم المستوردون لافتة إلى أن هناك العديد من المواد تؤمن عبر مستودعات محلية كما أن جميع المواد المستوردة من دول صديقة، وأكدت أندورة أن الشركة لم تكن داخلة في الخط الإئتماني الإيراني وذلك باعتبار أن لديها ميزانية كافية لاستيراد المواد الأولية وقدرتها على تصنيع الأدوية التي يحتاجها السوق، مشددة على أن المواد المستوردة لا تدخل إلى المستودعات إلا بعد خضوعها جميع الفحوصات اللازمة وفي حال كانت مخلة بالمواصفات فإنه تعاد إلى دولة المنشأ.

وأشارت أندورة إلى أن رفع أسعار الأدوية جاء بناء على دراسة خاصة من الشركة وخصوصاً أن هامش الربح لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من قيمة المنتج وبالتالي فإن الشركة أرتأت أن يكون هناك زيادة في الأسعار ولكن دون أن يؤثر ذلك على المواطن باعتبار أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً بأسعار المواد الأولية مؤكدة أن الشركة ما زالت تدعم منتجاتها بشكل كبير لتأمينها للمواطن بسعر رخيص وبجودة فعالة.

وفيما يتعلق بموضوع الشراكة مع القطاع الخاص قالت أندورة: إن الشراكة كانت خاصة للشركات المتعثرة على حين تاميكو حالياً رابحة إلا أنه في حال طرحت الشركات منتجات جديدة لا ننتجها فيمكن أن يكون هناك شراكة على حين في حال كانت ستنتج المستحضرات والأدوية التي تنتجها تاميكو فإن هذه الشراكة ليس لها فائدة. ولفتت أندورة إلى الظروف الصعبة التي مرت بها الشركة ولاسيما أثناء توقفها عن الإنتاج في عام ٢٠١٣ إضافة إلى تدمير البناء بشكل كامل مضيفة إنه رغم هذه الظروف إلا أن أرباح الشركة الصافية بلغت في عام ٢٠١٤ أكثر من ٦٨ مليون ليرة معتبرة أن هذا إنجاز كبير في عملها كما أنه يدل على اهتمام الدولة في استمرار عمل شركة تاميكو باعتبارها القطاع الحكومي الوحيد الذي يؤمن الدواء للمواطنين ومن هذا المنطلق كان لابد من استمرارها.

ورداً على سؤالنا حول البطء في تنفيذ الخطط الإنتاجية قالت أندورة: إنه من المعلوم أن القطاع الحكومي يحكمه روتين الموافقات وهذا الأمر لا يمكن تجاوزه إطلاقاً فنحن نضع خطة للسنة القادمة وتنفيذها لا يكون إلا ضمن السنة الجديدة مشيرة إلى أن آلية عمل الشركة مختلف تماماً عن آلية عمل القطاع الخاص فهو لا يخضع للروتين وأنه يستطيع عبر الهاتف تأمين ما يحتاجه من مواد أولية وآلات.

وأكدت أندورة أن الشركة سيكون لها دور كبير في المستقبل في تأمين الدواء للسوق ولاسيما أن أرباحها بدأت تظهر بشكل واضح في العام الحالي وباستيراد الآلات الجديدة سيرتفع إنتاج الشركة بشكل ملحوظ، وفيما يتعلق بموضوع تهريب الأدوية أكدت أندورة أن هذه الظاهرة خطرة ولاسيما أن الأدوية التي تدخل إلى البلاد غير معروفة المنشأ والفعالية وهذا يؤثر بشكل كبير على المواطنين.

الصيادلة لا يؤيدون رفع أسعار الأدوية

فادي بك الشريف

انتقد نقيب صيادلة سورية الدكتور محمود الحسن التصرف والإجراء غير المبرر باستبعاد نقابة الصيادلة من لجان تسعير الأدوية ومن دون أي تبرير لسبب الاستبعاد وخلفيته، مستغرباً من عدم وجود ممثل للنقابة في اللجان.

وبين الحسن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نقابة الصيادلة أصبحت خارج إطار تسعير الأدوية، مؤكداً أنه تم توجيه كتاب لرئاسة مجلس الوزراء لمعرفة سبب استبعاد النقابة من وزارة الصحة، ذاكراً أن القانون رقم ٩ لعام ١٩٩٠ يقضي بمشاركة نقابة الصيادلة بكل اللجان صاحبة الاختصاص بما يرتبط بتسعير الأدوية مضيفاً: إن لم تكن نقابة صيادلة سورية ممثلة في اللجنة فمن يكون ممثلاً؟!!

تصريح نقيب صيادلة سورية جاء على هامش انطلاق أعمال المؤتمر السوري الأول للعلوم الصيدلانية «سيرفاسك ١» الذي تنظمه نقابة صيادلة سورية بالتعاون مع جامعة دمشق تحت عنوان «نحو دور أفضل للصيادلة في خدمة المجتمع» وذلك في كلية الصيدلة بحضور وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني والمفتي العام للجمهورية العربية السورية سماحة الدكتور أحمد بدر الدين حسون، ورئيس جامعة دمشق الدكتور محمد حسان الكردي، وبمشاركة مجموعة من الشركات المحلية والعالمية.

وقال نقيب صيادلة سورية: نحن ضد أي رفع لأسعار الأدوية ولكن نطالب بتأمين المواد الأولية الفعالة بالنسبة للصناعة الدوائية الوطنية، مضيفاً إن الحكومة لم توفر جهداً لتأمين الأدوية، وخاصة أن المواطن بحاجة لدواء فعال بسعر مناسب، مشيراً إلى أن نقابة الصيادلة خاطبت جميع الجهات ومجلس الوزراء والقيادة لتأمين المواد الدوائية وعدم رفع أي منتج دوائي للمواطنين، وخاصة أن الأمر بحاجة إلى دراسة مستفيضة.

ولفت الحسن إلى أن الحكومة تتحمل العبء الكبير بما يخص نقص الأدوية النوعية والسرطانية لما لها من أهمية كبيرة ذاكراً فيما يخص المواد الأولية للصناعات الدوائية أنه من الصعوبة تأمينها بسبب الغلاء وأجور النقل وأسعار الصرف، مؤكداً أنه تم الاتفاق بالإجماع مؤخراً على وضع لصاقة أمنية على الأدوية وذلك لمنع تزويرها.

وصرح وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أنّ المؤتمر نقطة انطلاق مهمة على صعيد تكوين الدور العلمي للصيادلة، تزامناً مع محاولة النقابة إعادة الثقة العلمية للصيادية، مشيراً إلى أن وزارة التعليم تمتلك من الكوادر العلمية ما يمكنها من إعادة التأهيل والتدريب، كما هناك برنامج التعليم المستمر للصيادلة بهدف منع المتطفلين والدخلاء على المهنة من مزاولتها.

وقال المارديني: إن المؤتمر رسالة لكل العالم وإن الجانب العلمي نقطة انطلاق لكل المهن ذات العلاقة بالصحة العامة والمتابعة العلمية لكل ما هو جديد، مبيناً أنه تم توقيع اتفاق مع نقابة الصيادلة بهدف التطوير المستمر وتطوير معلومات الصيادلة في قطاع الخدمات الصيدلانية أو قطاع المشافي.

من جانبه قال المفتي العام للجمهورية العربية السورية إننا أمام مرحلة فاصلة إن لم نعرف كيف نتحول فيها من أمة أرادوا قهرها وإذلالها إلى أمة بدؤوا يفكرون ما السر في الصمود لديها، وهم لا يعرفون أن الإنسان هو السر في الصمود إذ عرفت كيف تبنيه جسداً وفكراً وعقلاً وإيماناً وعقيدة.. هذه الميزة في سورية، كما أن الوطن طريق لأبنائنا ليتابعوا المسيرة وأن الإنسان بلا قيم لا يحمل حضارة ومستقبلاً ولا يسجل تاريخاً.

مسؤول مالي: لا صحة لزيادة الرواتب

الوطن

نفى مسؤول مالي لـ«الوطن» وجود أي دراسة حالياً لرفع الرواتب. مبيناً في اتصال هاتفي معه أن الموضوع الذي روجته بعض وسائل الإعلام الإلكتروني يوم أمس لا ينفصل عن الحرب الاقتصادية التي تشن على سورية. مستغرباً هذه الحالة في الإعلام الإلكتروني، وكيف تنشر المواد هكذا دون تدقيق بالمصدر. مفضلاً عدم البحث والنقاش في تفاصيل الموضوع لأنه بات معروفاً.

وتناقلت العديد من وسائل الإعلام الإلكتروني يوم أمس خبراً عن دراسة لرفع الرواتب في وزارة المالية، وذلك نقلاً عما ورد في في صحيفة البعث قبل نحو السنتين، وتحديداً بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠١٤ تحت عنوان «الزيادة المرتقبة في الرواتب والأجور مؤشر قوي على تحسن مرصود في النمو الاقتصادي مصادر لـ«البعث»: «المالية» أنهت دراسة مسودة مشروع قرار الزيادة الوشيكة.

البيع بالعدد لا الوزن يأكل من خبز المواطن في درعا

درعا- الوطن

وكأن المواطن لا يزال يستطيع أن يتحمل المزيد من الأعباء المعيشية في ظل الغلاء الفاحش المتصاعد كل يوم، حتى يصل الأمر بالبعض من ضعاف النفوس بالتمادي في التلاعب بلقمة خبزه المدعومة من الدولة، وما يحدث في درعا حالياً يثبت ذلك حيث تقوم معظم المخابز العامة والخاصة باعتماد العدد في البيع بمعدل ٧ أرغفة خبز لكل ربطة في المخابز الآلية العامة والمخابز الخاصة بسعر ٥٠ ليرة سورية، وبالطبع فإن العدد لا ينصف المستهلك ففي المخابز العامة بقصد أو بغيره قد لا ينتج عيار قطاعة العجين ٧ أرغفة بالوزن المحدد البالغ ١٣٠٠ غرام للربطة وفي المخابز الخاصة وعن سابق قصد وتعمد يتم تعيير قطاعة العجين على حجم صغير ليخرج رغيف خبز بوزن لا يحقق الكمية المطلوبة بعدد ٧ أرغفة وبالعين المجردة يكتشف المستهلك أن الوزن غير صحيح وأقل من المحدد لصغر حجم الرغيف مع قلة سماكته ويتساءل بعض المواطنين كيف يتجرأ القائمون على المخابز باعتماد العدد في البيع بدلاً من الوزن حتى أنه في حال اعتماد الميزان في المخابز الخاصة فإن الكمية تكون ناقصة وأشاروا إلى أنهم تحملوا سوء صناعة الرغيف أحياناً بمسوغات أن نسبة النخالة عالية في الدقيق التمويني المحلي وعدم توافر الكميات اللازمة من الدقيق الأبيض المستورد أحياناً لتحسين الخلطة لكن أن يضاف إلى ذلك نقص في الوزن فهذا غير مقبول وأملوا من الجهات المعنية الوقوف على ما يحدث وإنصافهم، وبمراجعة مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا بينت مصادرها أنه تم خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري تنظيم ٣ ضبوط تموينية بحق ثلاثة مخابز آلية تتوزع في كل من الصنمين وإزرع ودرعا وذلك لوجود نقص في أوزان ربطات الخبز كما جرى خلال الشهر الفائت تنظيم اثنين من الضبوط بمطحنة اليرموك للنقص في وزن أكياس الدقيق الموردة للمخابز وبشكل عام فإن المديرية تعمل بشكل جاد ومتواصل لضبط أي مخالفات عبر دورياتها المستمرة في الأسواق وقد بلغت حصيلة ضبوط الشهر الفائت والأسبوع الأول من الشهر الجاري ٢٧٤ ضبطاً بحق فعاليات مختلفة وذلك لارتكابها مخالفات البيع والإعلان بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار وحيازة مواد منتهية الصلاحية والاتجار بمواد إغاثية والجمع بين نوعين من اللحم وذبح أنثى العواس وتعليق اللحوم خارج البراد والتصرف بالمواد المدعومة لغير الغاية المخصصة لها، إضافة إلى نقص الكيل والوزن وتقاضي زيادة في بدل الخدمات والأجور وغيرها، والمديرية تأمل من المواطنين في التعاون الإبلاغ عن أي مخالفات في الأسواق ليصار إلى قمعها مباشرة وخاصة أن هناك قلة في عدد الشكاوى التي ترد حيث لم يتجاوز عددها خلال الفترة المشار إليها الـ٥ شكاوى فقط.

جمعية لمسة شفا خرجت من مشروع الإغاثة بناء على طلبها

الوطن

تركزت مداخلات أعضاء مجلس محافظة دمشق خلال الجلسة الأولى في دورته العادية الثالثة على عدد من القضايا المهمة التي تخص حياة الناس ومنها المطالبة بإعادة تقييم عمل المخاتير وإحداث صندوق تكافل اجتماعي لضمان الشيخوخة. وإغلاق جمعية لمسة شفا لملف المهجرين وعجز جمعية أصدقاء الإحسان عن تقديم خدماتها لهم. ومعالجة تقصير المستخدمين في المدارس وإجراء الصيانة للأبنية المدرسية ومعالجة ظاهرة ارتفاع أقساط المدارس الخاصة والإسراع في تشكيل لجان الأحياء. وزيادة مخصصات مدينة دمشق من المساعدات الإنسانية للمهجرين بسبب زيادة أعداد الوافدين إليها. وأكد عمار كلعو عضو المكتب التنفيذي لشؤون الصحة والخدمات أنه تم إجراء تقييم جديد لعمل المخاتير ولجان الأحياء وأجريت التعديلات المناسبة.

وبخصوص المستفيدين من جمعية لمسة شفا نوه كلعو أنه تم توزيعهم على الجمعيات الأخرى بحسب سكنهم وبخصوص سند الاستضافة، فإنه يعامل معاملة عقد الإيجار ويحتاج إلى موافقة أمنية باستثناء المقدم للجمعيات الخيرية للحصول على المساعدات فعقد الاستضافة لا يحتاج لموافقة أمنية. أما مدير الشؤون الاجتماعية معمر قويدر فقد أكد أن النقص في مخصصات الجمعيات عائد إلى تخفيض مخصصات سورية من برنامج الدعم الغذائي العالمي وانسحاب جمعية لمسة شفا من مشروع الإغاثة كان بناء على طلب تقدمت به وحصلت على الموافقة.